

المقدمة

يلخّص هذا الكتاب جهود العديد من كبار الأكاديميين والخبراء المتخصصين العالميين، مستهدفاً بشكل خاص صانعي القرار والدارسين المهتمين بتطوير القطاع الحكومي في العالم العربي.

وتعرض فصول الكتاب لتجارب عالمية في مجال التحوّل الحكومي والحكومة الإلكترونية من دول عديدة تُعتبر تجاربها اليوم في عداد الإنجازات الناجحة عالمياً في مجال التنمية والتطوّر الحكومي. وقد مرّت هذه الدول خلال تجاربها المتباينة خلال العقدين الفائتين عبر تراكم من مراحل التطور، حتى وصلت إلى مفهوم «حكومة المعلومات» الذي يناقشه هذا الكتاب، وحتى أصبحت اليوم أمثلة تُحتذى للممارسات الجيدة في التحوّل الحكومي في عصر المعلومات. ونحن إذ نستعرض بين طيّات هذا الكتاب هذه التجارب بحُلُومها ومُرّها، ونُشِيعُها تحليلاً اعتماداً على دراسات من قِبل كبار الأكاديميين والمختصين حول العالم، فإننا نبتغي من ذلك أن نُبرِز فكرةً أساسيةً بالغة الأهمية لصنّاع القرار في منطقتنا العربية، الذين يسعون إلى رفع سوية الأداء الحكومي وتنمية علاقة الحكومة بالمجتمعات في الدول العربية. فجميع التجارب الناجحة في مجال التنمية الحكومية الحديثة لم تتبلور إلا بعد المرور خلال مراحل من التطور مليئةٍ بالعقبات السياسية والتنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، التي أدت في معظم الأحيان إلى سلسلة من التجارب الفاشلة، إن جزئياً أو كلياً. وإنّ توفّر المعلومات حول هذه التجارب وتوثيقها بشفافية، إنّ من قِبل الحكومات ذاتها أو من خلال إتاحتها للباحثين، هو ما مكنّ تلك الحكومات من التعلّم من تجاربها الفاشلة والبناء عليها تدريجياً وصولاً إلى الهدف المرجو.

ومع مرور معظم التجارب الحكومية العربية اليوم خلال سياقٍ شبيه من التجارب التي يمتزج فيها الفشل بالنجاح في تطوير الحكومة الإلكترونية وربطها بالتنمية المجتمعية، تبرز الأهمية البالغة اليوم لأن يبادر رواد مشاريع التنمية والتطوير الحكومي في الدول العربية إلى توثيق تجاربهم المختلفة بشفافية، أو على الأقل إتاحة المعلومات حولها بموضوعية للباحثين، بهدف توثيق هذه التجارب واستخلاص الدروس منها، عوضاً عن إخفائها أو «تجميل» نتائجها. ورغم إدراك صعوبة وحساسية هذا الأمر، يتضح

لصانع القرار في القطاع الحكومي اليوم، أن وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة، وخاصة ثورة وسائل «التشبيك الاجتماعي» المعلوماتية، تشكل وسيلة مثالية لإحداث تحوّل جوهري في الأداء الحكومي من خلال إنشاء بوتقات معلوماتية حكومية ومجتمعية غنية، تثيرها مدخلات أفراد المجتمع، إن أتيح أن تتوفر تلك المعلومات فيها بصورة موضوعية ومنظمة وشفافة ومستدامة من قِبَل الحكومات. وهذا، إن تحقق، يدخل في صلب مفهوم «حكومة المعلومات» التي ندعو إليها في هذا الكتاب، والتي نتمنى أن تجد صدًى إيجابياً لدى صناع القرار في الدول العربية في سعيهم لتنمية حكوماتهم ومجتمعاتهم.

نودّ أن نتوجّه بالشكر أولاً إلى محرري وكتّاب الطبعة الإنجليزية من الكتاب، زملائنا في كلية كينيدي للإدارة الحكومية في جامعة هارفارد وكلية لي كوان يوللسياسات العامة في جامعة سنغافورة الوطنية، البروفيسور فيكتور ماير- شوينبرغر والبروفيسور ديفيد ليزر. تقوم الأفكار التي يعرضها هذا الكتاب على قاعدة أرساها مؤتمر أكاديمي دولي حول «حكومة المعلومات» استضافته كلية دبي للإدارة الحكومية في العام ٢٠٠٥، وذلك في إطار برنامج بحثي ترعاه الكلية حول التحوّل والابتكار الحكومي وتأثير تكنولوجيا المعلومات والحكومة الإلكترونية على الإدارة العامة والمجتمعات في المنطقة العربية. وهو برنامج ما زال يقدّم منذ ذلك الوقت دراسات إقليمية معمّقة للسياسات العربية ضمن هذا الإطار، وقد تمكن من توحيد جهود عشرات من كبار صنّاع القرار العرب المتخصصين في قطاع الحكومة الإلكترونية والتطوير الحكومي من خلال العديد من المؤتمرات والمنتديات وورشات العمل الحكومية العربية بالتعاون مع الخبراء والمنظمات العالمية المتخصصة.

ونقدّر كذلك لكل من رشا مرتضى، وسحر جواد من كلية دبي للإدارة الحكومية، إضافة إلى محمد الضو، وشركة «تعبير» مساهمتهم في مهام المراجعة والترجمة والتنقيح لمحتوى الكتاب بكل براعة. ونخص كلاً من ستيفين برانون وجينيش إللاث من كلية دبي للإدارة الحكومية بالشكر على جهودهم في تصميم وتنسيق وإعداد الطبعة العربية من الكتاب.

لقد أضاف هذا الكتاب بين طياته عشرات من المصطلحات العربية التخصصية المستحدثة. وعلى الرغم من جهودنا المضنية في استخدام المصطلحات العربية الأنسب في مجالات «إدارة الحكم» أو «الحكومة» أو «الحكامة» و«تكنولوجيا» أو «تقنية» أو «تقانة» المعلومات، كما اختلف على اصطلاح تسميتها رسمياً في القطاعات المختلفة بين المشرق والمغرب العربي، إلا أن التباين الكبير في استخدام المصطلحات التخصصية في هذه المجالات بين الدول العربية العديدة، على المستوى الرسمي والأكاديمي والتخصصي، دفعنا إلى بذل العشرات من الساعات في أبحاثٍ مضنية لتحديد المصطلحات المستخدمة من قبل الجهات الرسمية والأكاديمية والتخصصية في كل قطاع، والتوصّل إلى أو ابتداع المصطلح العربي

الأنسب، الذي يوازن بين المعنى العلمي الحقيقي والدقة اللغوية الأفضل في كل حالة. ونحن هنا ندرك أن كثيراً من المصطلحات الواردة في الكتاب ستثير ردود أفعال متباينة، خاصةً من قبل أولئك الذين اعتادوا على استخدام بدائل عن بعضها في سياق عملهم أو بلدانهم. ولذا، نشير كمحرري الطبعة العربية إلى ترحيبنا بأي مقترحات أو آراء في هذا السياق. كما نشير إلى أن الطبعة العربية من الكتاب خضعت لعملية تحريرية شاملة، وهي لذلك تتضمن إضافات وتعديلات واختلافات عديدة مقارنة بالطبعة الإنجليزية من الكتاب، سواء من الناحية العلمية، كاستخدام معلومات ومراجع إضافية في فصول الكتاب المختلفة، أو الناحية التوضيحية والتحريرية، كإضافة أفكار أو أمثلة، لتلائم اهتمامات القارئ العربي تحديداً. لقد تطلب تحرير وإعداد الطبعة العربية من الكتاب جهداً ووقتاً تجاوز ما كان مقرراً في بادئ الأمر، في سعينا إلى تقديم عمل متقن للقارئ العربي، قائم على بحوثٍ علمية حول سياسات وعقبات التحول الحكومي والمجتمعي في عصر المعلومات. أما نجاحنا فيرتبط إلى حدٍ بعيدٍ باستعداد صانعي القرار في الدول العربية لتقبل الأفكار الجديدة المطروحة في الكتاب في مجال الإدارة الحكومية العامة، وحكومة المعلومات، والحكومة الإلكترونية، والبناء عليها في جهودهم الرامية إلى تطوير الإدارة العامة في الدول العربية. نهدى هذا الكتاب إليهم، آمليين لهم التوفيق والنجاح في تحقيق تطلعات المجتمعات العربية نحو التنمية والحداثة.

فادي سالم

يسار جرار

دبي، الإمارات العربية المتحدة

عرفان وتقدير

يقف وراء الكتاب، أيُّ كتاب، كثيرٌ من الجنود المجهولين الذين يبذلون جهوداً مضيئة لجعل محتواه متاحاً للقارئ بشكله النهائي. وتزداد أهمية هؤلاء الجنود بخاصة في حالة مجلدٍ تخصصي مثل هذا الذي بين يديك. ولا يمكن بالتالي في هذه المساحة المحدودة ذكر جميع من مدَّ يد العون، وتعداد جميع من ساعدنا حتى تمكن هذا الكتاب من إِبصار النور.

نود أن نشكر زملاءنا في كلية دبي للإدارة الحكومية، وخاصة نبيل علي اليوسف ويسار جرار اللذان دعما المشروع منذ نعومة أظفارهم. كما قدّمت كلية دبي للإدارة الحكومية، بقيادة عميدها البروفسور طارق يوسف، دعماً مالياً قيماً، وفتحت أبوابها على مصراعها لاستضافة المؤتمر الدولي حول «حكومة المعلومات» الذي عُقد في دبي في شهر أيار (مايو) من العام ٢٠٠٥، وهو الذي شكّل المادة الخام لهذا الكتاب لاحقاً، كما إننا ممتنون لمركز بلفر للعلوم والشؤون الدولية ولـ «مبادرة دبي» في كلية كينيدي للإدارة الحكومية في جامعة هارفارد، ومديرها آنذاك جراهام أليسون. وقد حظينا بالعمل مع ثلاثة مدراء تنفيذيين للمركز، هم جون ريبيرت وروبرت أور وجوليت كايم. كما أننا مدينون لفادي سالم وأروى العلي من كلية دبي للإدارة الحكومية وجينجر دالي، المدير التنفيذي آنذاك لمبادرة دبي في كلية كينيدي للإدارة الحكومية في جامعة هارفارد، وهم جميعاً قد ساعدونا في كل خطوةٍ خطوناها على درب إنجاز هذا الكتاب.

نتقدّم بالشكر الجزيل كذلك إلى كلِّ الزملاء والخبراء الذين انضمّوا إلينا فحضروا المؤتمر الدولي حول حكومة المعلومات، والذين شكّلت أفكارهم ورؤاهم أساساً لعددٍ كبيرٍ من الأمثلة والتوضيحات التي أدرجت في الكتاب. ونشكر بشكل خاص السادة: سالم الشاعر، شونغ يوك سين، وليام بيات، مايكل أرمسترونغ، كرييس نيويابي، ريتشارد أوتيس، وكونو شيدلر. كما نقدرّ للسادة جايمس يونغ وجيف تان مساعدتهما القيّمة في فهم إنشاء الحكومة الإلكترونية في سنغافورة. ولا بدّ من توجيه شكرٍ خاصٍ للكاتب بوب بين الذي ساعد إلى اعتماد مصطلح «حكومة المعلومات».

نقدّر لمالتي زيويتز وألكسندر شيلونج مساعدتهما القيّمة في مجال البحث، ولسوزان م. لينش مراجعتها وتقيحها للمجموعة الأولى من النصوص بكلّ براعةٍ ومهارة. من دار نشر معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT Press)، ونشكر الناشرين كلاي مورغان وكاثيري كاروسو. تطلّب إنجاز هذا الكتاب، شأنه شأن معظم المطبوعات العلمية الأكاديمية، وقتاً طويلاً، تجاوز ما توقعنا له في البداية. وبصفتنا أكاديميين كمحررين لطبعتي الكتاب، ترانا نميل ونجذب إلى وميض فكرةٍ تثير اهتمامنا فنتتبعها أملاً بأن ننجح في تمهيتها وتوسيعها إلى ما يوصلنا إلى الثور والتبصر والمساهمة في جهود تطوير إدارة الحكم. أما نجاحنا في ربطها إلى حدّ بعيدٍ باستعداد عائلتنا لتحمل ودعم هوسنا الأكاديمي. ونحن لذلك نهدي هذا الكتاب إلى عائلتنا كتعبير عن حبنا وعرفاننا لعائلتنا.

فيكتور ماير - شوينبرغر

ديفيد ليزر

كامبردج، ماساشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية